باتجاه حل مشكلة الصراع العربي ــ الاسرائيلي ، حيث وقفت البلدان الاشتراكية بشكل ثابت وفعال مع حركة التحرر الوطني العربية ماديا وعسكريا وسياسيا ، كما ان نتائج الحرب فرضت على اوروبا الغربية الرأسمالية مراجعة موقفها من قضايا الشرق الاوسط على ضوء مصالحها ، حيث بدأت تهتز وبدأت تكتشف ان مصالحها الشرق اوسطية هي مع الناحية العربية اولا ، مما دفعها لاتخاذ موقف ضاغط متصل على الامبريالية الاميركية وعلى اسرائيل من اجل الوصول الى تسوية ما . ونرى ذات الحالة على يد الامبريالية اليابانية ، كما أخذت ترتفع اصوات خافتة محدودة داخل امريكا تطالب بمراعاة المصالح الامبريالية الاميركية في المنطقة التي لا تتطابق بالضرورة تمام التطابق مع الموقف الاسرائيلي الصهيوني .

ان مجموع هذه المعطيات هو الذي أخذ يشير ، كما جاء في الوقائع ــ فيما بعد ــ الى ان الامور تندفع باتجاه الوصول الى تسوية ما . هذا اولا . ثانيا ، في سلسلة الاتصالات والحوارات التي نشأت بين قيادة الثورة الفلسطينية وبين القوى العربية والعالمية الصديقة ، كان الاتجاه البارز لدى هؤلاء جميعا هو أن المنطقة مقبلة على تسوية نتيجة مجموعة هذه الضغوط التي ذكرت . ثالثا ، هذه التسوية لا تعني كما هو واضح من مجريات الاحداث ، اننا أمام تسوية واحدة بل أمام اكثر من شكل من أشكال التسوية ، امام تسوية ضمن اطار الحل الاستسلامي التصفوي ــ الاميركي الصهيوني ــ الهاشمي ، والذي مؤداه عدم العودة الى حدود ٤ حزيران ١٩٦٧ ، حل مشكلة الشعب الفلسطيني ضمن اطار المملكة المتحدة ، وطمس الشخصية الوطنية الفلسطينية المستقلة ، بالاضافة الى مجموع الاشتراطات التي تضمنها القرار ٢٤٢ . وحتى يصبح ممكنا دفع الامور في هذا الاتجاه فان الموقف الاستراتيجي الاميركي والاسرائيلي يدفع بخط استفراد الدول العربية ، واحدة بعد الاخرى ، على طريق التسويات الثنائية لان هذا يفتح فرصا اوسع للامبريالية الاميركية وللعدو الصهيوني في الوصول الى تسوية تنسجم مع الحل الاميركي الصهيوني ــ الهاشمي الرجعي .

مقابل هذا هنالك فهم للتسوية متباين أيضا في خطوط الموقف العربي ، أقصد دول المواجهة المعنية تحديدا بالتسوية ، هناك في تقديرنا فهم مصري للتسوية ، في حال تعقد تسوية ضمن اطار مفهوم ٢٤٢ القائم على الانسحاب الاسرائيلي الشامل من الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة في حزيران ١٩٦٧ وتطوير قرار ٢٤٢ حسب الموقف المصري الذي يقول بأنه يفهم التسوية متضمنا الاقرار والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية ، في تقديرنا رغم هذا الاعلان فان الموقف المصري مستعد ، في حال تعقد الوصول الى التسوية ضمن هذا الاطار الى السير في خط التسوية الثنائية مع اسرائيل. كما ان الموقف السوري في فهمه للتسوية متباين عن الموقف المصري ، فالموقف السوري، ضمن اعلانه الذي اقترن بالموافقة على قرار ٣٣٨ يقول بأنه يفهمه متضمنا الانسحاب الكامل من الاراضي المحتلة في حزيران وما بعده والاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني بذات الوقت . وليس مستعدا للسير بخطى تسوية سياسية منفردة . بجانب هذا هناك الموقف السوفياتي باعتباره طرفا في الصراع الدائر يقول بتسوية ضمن اطار ٢٤٢ المطور ، حيث تحل مشكلة حقوق الشعب الفلسطيني مكان فهم هذه المشكلة بأنها مشكلة لاجئين . ويفهم الاتحاد السوفياتي هذه العملية ضمن اطار الانسحاب من الاراضي المحتلة عام ٦٧ والاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، وهو يفهمها، كما دلت مباحثات الوفد الفلسطيني في موسكو ، بأنها قرارات الامم المتحدة بالنسبة للشعب الفلسطيني .

اذن ، نحن أمام أكثر من شكل من أشكال التسوية مطروح على